

PROVISIONAL

S/PV.3151
18 December 1992

UN LIBRARY مجلس الأمن

DEC 22 1992



ARABIC

UN DOCUMENTATION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، الساعة ٢١/٣٥

(الهند)

الرئيسي : السيد غاريخان

السيد سيدوروف
السيد بوسو سرانو
السيد فان دايلي
السيد بربوسا
السيد ممبنغفوي
السيد جانغ يان
السيد لدسوم
السيد أرييا
السيد بن جلون توييمي

الاعضاء : الاتحاد الروسي
إكوادور
بلجيكا
الرأس الأخضر
زيمبابوي
الصين
فرنسا
فنزويلا
المغرب

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

السيد بلمللي
السيد هاينوتشي
السيد بوداي
السيد بركنس
السيد ماروياما

وايرلندا الشمالية
النمسا
هنگاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ٢١/٤٠اقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن مسن

الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة (S/24980)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأئني

تلقيت رسائل من ممثلي الاردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك بمقتضى الاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد يعقوبي (اسرائيل) والسيد مكاوي

(لبنان) المقعدين المخممين على طاولة المجلس ، وشغل السيد أبو عودة (الاردن)

والسيد عوض (الجمهورية العربية السورية) والسيد العربي (مصر) الأماكن المخصصة لهم

الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس

بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ من المراقب الدائم لفلسطين

لدى الامم المتحدة صدرت بوصفها الوثيقة S/24979 وتنص على ما يلي :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الامن ، وفقا لممارساته السابقة ،

بدعوة الدكتور ناصر القدوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة الى

المشاركة في المناقشة الحالية لمجلس الامن بشأن الحالة في الاراضي العربية

المحتلة" .

هذا الطلب لم يقدم وفقا للمادة ٣٧ ولا المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن . ولكن إذا تمت الموافقة عليه فسيدعو المجلس المراقب الدائم لفلسطين إلى المشاركة ليس وفقا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ وإنما بنفس حقوق المشاركة التي تمنح للدول الأعضاء عند دعوتها إلى المشاركة وفقا للمادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في التكلم بشأن هذا الطلب ؟

السيد بركني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ستطلب الولايات المتحدة ، كعادتها عند النظر في هذه المسألة ، التصويت على الاقتراح المطروح على مجلس الأمن ، وستصوت الولايات المتحدة ضده لسببين : أولا ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلبا مستوفيا للشروط اللازمة للتكلم . ثانيا ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية الإذن بالكلام إلا إذا كان الطلب متمشيا مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ليس من المستنسب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته ويخل بقواعده في هذا الصدد . ويعلم جميع أعضاء المجلس أن العرف جرى على أن المراقبين ليس لهم الحق في التكلم في المجلس بناء على طلبهم وإنما بناء على طلب تقدمه دولة عضو بالنيابة عن المراقب . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على هذه الممارسة . كذلك لا يوجد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا ما يبرر تغيير ممارسة مجلس الأمن ، ومن الواضح أن قرارات الجمعية العامة ليست الزامية لمجلس الأمن . وقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي استهدف تغيير مركز بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، فعل ذلك

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في

منظومة الأمم المتحدة وفقا للقرارات والممارسات ذات الصلة" .

ذلك القرار لا يشكل اعترافا بأية دولة باسم فلسطين . والولايات المتحدة ،

شأنها شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة .

وقد دأبت الولايات المتحدة على اتخاذ موقف مفاده أنه وفقاً للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال أربعة عقود أيسدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة أثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية .

وبالتالي تعارض الولايات المتحدة إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الأمن كما لو كانت تلك المنظمة تمثل دولة عضواً في الأمم المتحدة . وبطبيعة الحال ، هذه النقطة لا ينقضها قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ ، بل في الواقع يرسخها .

إننا نؤمن بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن ليس بطريقة تقتضي خرق قواعد نظامنا الداخلي . وبصفة خاصة لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخراً من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . إننا نرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل استغلالاً سيئاً لقواعدنا . لكل هذه الاسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالحال ستموت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يكن هناك عضو آخر من أعضاء المجلس يود أن يتكلم في هذه المرحلة ، فسأعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على طلب فلسطين .

تقرر ذلك .

إذن أ طرح الآن للتصويت طلب فلسطين .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اكوادور ، الرأس الأخضر ، زمبابوي ، الصين ، فنزويلا ، المغرب ، النمسا ، الهند ، اليابان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، هنغاريا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٠

أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت . وبذلك تمت الموافقة
على الطلب .

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن وفقا لل تفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/24987 ، التي تتضمن نص مشروع قرار أعيد

خلال مشاورات المجلس السابقة .

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الآتية : S/24974 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ وموجهة الى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، S/24980 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثل لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة .

وتلقى أعضاء المجلس أيضا نسخا فوتوغرافية لرسالة موجهة الى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة ستصدر باعتبارها الوثيقة S/24983 . الاسم الاول المدرج على قائمة المتكلمين هو اسم المراقب الدائم لفلسطين وأعطيه الكلمة .

السيد القدوة (فلسطين) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن سعادتي إذ أراكم تتولون رئاسة هذا المجلس الموقر أثناء بحثه لهذا الموضوع ذي الأهمية البالغة لنا . واسمحوا لي أيضا بأن أعبر عن أطيح آمنياتنا لكم بالتوفيق في مهامكم القادمة . وفي نفس الوقت ، فإنني أود أن أتقدم بالتهنئة لسعادة سفير هنفاريا على رئاسته للمجلس خلال الشهر الماضي .

كما تعلمون ، قامت الحكومة الاسرائيلية أمس الأول ، الموافق ١٦ كانون الاول/ديسمبر لهذا العام ، بإصدار أوامر إبعاد ضد ٤١٨ مدنيا فلسطينيا من الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس . وقد جاء ذلك مواكبا لقيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي باعتقال حوالي ٦٠٠ ١ مواطن فلسطيني خلال الايام القليلة الماضية . ويوم أمس ، الموافق ١٧ كانون الاول/ديسمبر ، وبعد أن قامت محكمة اسرائيلية بإقرار عملية الإبعاد ، قامت سلطات الاحتلال بالفعل بإبعاد ٢٨٣ مواطنا فلسطينيا خارج وطنهم عبر الحدود الشمالية لاسرائيل ، وباتجاه أراضي الجمهورية اللبنانية .

إن هذا الإجراء الاسرائيلي ، بالإضافة الى أنه يشكل انتهاكا وخرقا فاضحا للقانون الانساني الدولي ، وبشكل خاص لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وانتهاكا لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ولايسط مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان ، فإنه أيضا

يشكل تصعيدا نوعيا لا مثيل له في هذا المجال من قِبَل الحكومة الاسرائيلية ، لأن ما حدث يمثل حالة إبعاد جماعية تقترب من الفكرة العنصرية القذرة وهي "الترانسفير" ولا تختلف كثيرا عن أفكار التطهير العرقي وغيرها من أشكال الفكر العنصري ، وهي تقدم مثالا جديدا وحيا عن أساليب تفريغ الأرض من أهلها الفلسطينيين .

إن ما حدث يجمع بين الإبعاد غير الشرعي والعقوبات الجماعية المحرمة في القانون الدولي في تحد صارخ من قِبَل إسرائيل ، قوة الاحتلال ، للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة ، وبشكل خاص لهذا المجلس الذي حاول العديد من المرات منع إسرائيل من تكرار هذه الممارسة .

أما على المستوى السياسي ، فقد جاء قيام الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ الإبعاد بالرغم من العديد من الاتصالات والنداءات من قِبَل العديد من الجهات والشخصيات المسؤولة في العالم ، والتي هدفت إقناع السلطات الاسرائيلية على الأقل بعدم التنفيذ ، ليثبت من جديد استهتار الحكومة الاسرائيلية بمثل هذه الاتصالات والنداءات وبعموم الموقف الدولي .

ولعل أهم المسائل السياسية في هذا المجال هو ما سوف يسببه هذا الاجراء الاسرائيلي من تخريب جدي ، وربما تدمير كامل لعملية السلام القائمة حاليا والتي انطلقت في مدريد في ايلول/سبتمبر من العام الماضي . لقد كانت الحكومة الاسرائيلية مدركة تماما للتأثيرات المدمرة لهذا الاجراء عندما قامت به وهو ما يشير شكوكا جديده حول نواياها تجاه عملية السلام .

لقد اضطر الوفد الفلسطيني الى مباحثات السلام الى مقاطعة جلسة صباح أمس والتي كان من المفترض أن تكون الجلسة الأخيرة للدورة الشامنة من المفاوضات . وذلك بانتظار القرار النهائي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حول مبدأ استمرار المشاركة في هذه العملية ككل . إن الجانب الفلسطيني لا يستطيع ، ولا يمكن أن يقبل الاستمرار في عملية السلام بينما تستمر إسرائيل في سياساتها وممارساتها القمعية وغير الشرعية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي المقدمة منها سياسة

الإبعاد . كما أننا لا نستطيع أن نستمر في مسيرة لا تحقق أي تقدم . وتستخدم من الجانب الآخر كتفطية فقط للممارسة الاسرائيلية .

إننا نطالب المجتمع الدولي وراعيي مؤتمر السلام بالتحديد ، ببذل جهود جديّة من أجل إنقاذ عملية السلام ، وهو ما يشترك البدء بإعادة هؤلاء وكل المبعدين ، وكل المبعدين الآخرين منذ بداية الاحتلال .

تتحدث بعض المصادر الاسرائيلية حول إبعاد مؤقت ، وتحاول أن تفرق بين ذلك وبين أشكال أخرى للإبعاد ، وهو ما يذكرنا فقط بحديث نفس هذه المصادر عن المستعمرات السياسية ومحاولة التفريق بينها وبين المستعمرات الامنية . إن هذا بالطبع غير مقبول على الاطلاق ، وإن الاجراء غير الشرعي بحكم القانون الدولي يبقى غير شرعي بغض النظر عن حجم التصرف وتوقيته ومرور الزمن عليه .

اسمح لي ، سيدي الرئيس ، أن أتناول أيضا ما قامت به سلطات الاحتلال ضمن معنى انتهاك سيادة بلد عربي شقيق ، وهو سيادة لبنان ، من خلال ذلك الجزء من عملية الإبعاد المتعلقة بهذا البلد . اسمح لي أيضا أن ألفت نظر هذا المجلس الموقر للوضع القائم حاليا بالنسبة لهؤلاء المرحلين والظروف الصعبة وغير الانسانية التي يواجهونها الآن .

إننا نعتقد أن على مجلس الأمن أن يتعاطى بشكل فوري مع هذا الموضوع الخطير وهو موضوع الإبعاد الجماعي من قِبَل إسرائيل ، مبدئا أعلى درجة من درجات الحزم والجدية بما يضمن عودة المبعدين فورا وعدم تكرار مثل هذا الإجراء في المستقبل من قبل إسرائيل ، سلطة الاحتلال . ونحن نعتقد أن على المجلس أن يأخذ بعين الاعتبار قراراته السابقة ذات الصلة والمواقف الاسرائيلية المختلفة بشأن تلك القرارات ، وأن يأخذ بعين الاعتبار أيضا ما ذكرناه حول التأثيرات التدميرية للإجراء الاسرائيلي . إن على مجلس الأمن ليس فقط أن يبتصر للقانون الدولي ولقراراته السابقة ، وإنما أيضا أن يبتصر للسلام .

ونحن نأمل أن يعتمد المجلس وبالإجماع مشروع القرار الذي أمامكم هذا المساء ، وأن يفعل ذلك بشكل عاجل لإرسال الرسالة الصحيحة للأطراف كافة في المنطقة وبشكل خاص للحكومة الاسرائيلية . وفي مثل هذه الحالة فنحن نود أن نشهد تطبيقا سريعا ودقيقا لنصوص هذا القرار كجزء من عملية متابعة جدية للموضوع .

لقد مثلنا أمام مجلسكم الموقر في مثل هذا الوقت تقريبا من العام الماضي وأعتقد ، إن لم تخفئ الذاكرة ، في مثل هذا الوقت المتأخر من إحدى ليالي ذلك الشهر ، واسمح لي هنا أن أكرر ما ذكرناه لكم العام الماضي بنقل تحيات أهل فلسطين وأطيب تمنياتهم لكم ، أعضاء هذا المجلس الموقر ، بمناسبة عيد الميلاد المجيد والسنة الجديدة ، لعلها تكون سنة تقربنا من تحقيق السلام في أرض السلام وفي الشرق الاوسط بشكل عام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر المراقب الدائم عن

فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي المدرج في قائمة المتكلمين هو ممثل لبنان ، وأعطيه الكلمة

الآن .

السيد خليل مكاوي (لبنان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً بأن

أتقدم منكم بتهانئنا لترؤسكم مجلس الأمن خلال هذا الشهر ، ولقد عرفنا فيكم صديقاً كفؤاً يمثل بلداً صديقاً تربطنا به أواصر وثيقة ومواقف مشتركة . وإنني على ثقة تامة بأن أعمال المجلس ستكون بالنجاح تحت قيادتكم الحكيمة والفاعلة . كما يطيب لي أيضاً أن أشكر وأهنئ سعادة سفير هنغاريا ، زميلي وصديقي السفير اردوس ، على الطريقة المثلّية التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

مجدداً يواجه مجلس الأمن وضعاً استثنائياً ناتجاً عن إبعاد أربعمائة من المدنيين الفلسطينيين من بيوتهم وقراهم وأراضيهم وشحنهم معصوبي العيون بالآوتوبيسات إلى الأراضي اللبنانية بالقوة وتركهم في العراء وفي ظروف جوية معيبة ، وذلك رغم إعلان لبنان رفضه لاستقبالهم فوق أراضيهِ . إنه الاستهتار المطلق من قِبَل إسرائيل بالقانون الدولي العام ، ومبدأ سيادة الدول ، وحقوق الإنسان ، وبالذات الحقوق الإنسانية كما نمت عليها اتفاقية جنيف الرابعة . إنه الاستهتار بالأمم المتحدة وشرعتها وبمجلس الأمن وقراراته وسلطته .

يحدث هذا الأمر أمام أعين العالم أجمع ، وفي وقت تجري فيه محادثات السلام في واشنطن ، وفي ذلك دليل قاطع على أن إسرائيل باتباع هذه السياسة لا تريد السلام العادل والشامل والدائم بل تريد فرض سلامها المبني على الاستيلاء بالقوة على أراضي الغير ، وفرض الأمر الواقع بالقوة على دول المنطقة وشعوبها غير آبهة بما لهذه السياسة من آثار مدمرة على إمكانيات التعايش في المستقبل المنظور .

إن الحكومة اللبنانية التي أدانت في السابق مرارا وتكرارا السياسة الاسرائيلية بإبعاد وترحيل الفلسطينيين ، المناقضة للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم ترحيل المدنيين بالقوة عن أرضهم المحتلة مهما كان السبب ، تعود لتؤكد إدانتها واحتجاجها الشديدين على السياسة القمعية الاسرائيلية التي تؤجج التوتر السائد في المنطقة عامة وتستبجح بصورة فاضحة سيادة الدولة اللبنانية وحرمة أراضيها . هذا الى جانب نقضها لميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أي : ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) و ٦٣٦ (١٩٨٩) و ٦٤١ (١٩٨٩) و ٦٨١ (١٩٩٠) و ٦٩٤ (١٩٩١) و ٧٣٦ (١٩٩٣) .

إن السؤال الملح الذي يتبادر الى الأذهان هو :

إلى متى سيسمح مجلس الأمن لإسرائيل باستثناء نفسها من المفاهيم والمقاييس الدولية المعاصرة ؟ وخاصة أنه سبق لإسرائيل أن تجاهلت القرارات المماثلة المذكورة والتي أدانت إبعاد المدنيين وطلبت إعادتهم إلى أرضهم .

لقد حان الوقت لهذا المجلس لأن يتخذ إجراءات عملية لوضع حد لخروج إسرائيل على القانون الدولي بشكل متكرر وفاضح ، وأن يعمل لإعادة المبعدين إلى بلادهم ووضع حد لهذه الممارسة الشائنة التي درجت عليها السلطات الإسرائيلية دون وازع .

إن لبنان يطالب المجلس باستعمال سلطاته بما فيها ما ورد في الفصل السابع من الميثاق لتطبيق القرار المعروض أمامه وكذلك لتطبيق القرارات السابقة بهذا الصدد .

إن تراخي مجلس الأمن وعجزه في السابق عن التصدي للسياسة الإسرائيلية قد زاداً في تعقيد الوضع في المنطقة بما نتج عنه من انتهاكات فاضحة لحقوق أهلها في الحياة والحرية والتملك وتقرير المصير ، وإنه لمن الغريب أن يكون مجلس الأمن بالذات والأمم المتحدة بشكل عام مستبعدة تماماً عن محاولات تحقيق التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت منذ ما يزيد عن عام وفي وقت يتزايد فيه دور مجلس الأمن في حل المشاكل الإقليمية والمحلية في أمقاع الأرض كافة .

إن لبنان الذي عانى طيلة ستة عشر عاماً من الأحداث الدامية ، والتي تخللها اجتياحان إسرائيليان لأرضه ، يعمل بجهد حكومة وشعباً للعودة بالبلد إلى أوضاعه الطبيعية ، لكن إسرائيل تصر على الاستمرار في سياستها التخريبية تجاه لبنان ، كيأنا ومؤسسات وذلك برغم التصريحات المطمئنة التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون من حين لآخر . فبقدر ما يمثل إبعاد الفلسطينيين عن أرضهم من مخالفات متعددة للقانون الدولي ، فإن إدخالهم الأراضي اللبنانية برغم معارضة السلطات اللبنانية لذلك يمثل خرقاً آخر وخطيراً لمفهوم السيادة وحقوق الدول - وبصرف النظر عن لاشرعية هذه الممارسات من الناحية القانونية ، فإن لها أثراً لا تقل خطورة على المستوى السياسي فيما يتعلق بالوضع الداخلي في لبنان . وإزاء عملية السلام .

لقد اشترك لبنان في محادثات السلام القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وبموجب الدعوة الموجهة إليه من راعي المؤتمر ، أملا بأن يتحقق الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني المحتل تطبيقاً للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك كخطوة أولية ولا بد منها لتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط . وها نحن بعد مضي أربعة عشر شهراً على افتتاح المفاوضات نراوح مكاننا دون تحقيق أي تقدم ملموس ، وبدل أن تكون هذه الفترة مناسبة لبناء الثقة بين الأطراف نجد إسرائيل تمعن في ممارساتها العدوانية والقمعية تجاه السكان في الأراضي المحتلة وفي لبنان وتتابع بمورة محمومة سياسة الأمر الواقع في بناء المستعمرات وفي التعامل مع الأطراف المشاركة في محادثات السلام .

إن الإبعاد الجماعي الذي مارسته إسرائيل بالأمس يهدد بشكل جدي وخطير عملية السلام ، فهي تثبت أن مفاهيم السلام ومستلزماته لم تدخل بعد في ذهن صانعي القرارات السياسية في إسرائيل ولا في ممارساتهم ، وما صدر عنهم أخيراً يثبت استمرار إيمانهم باستعمال القوة وفرض الأمر الواقع في الأراضي المحتلة وفي الدول المجاورة . ويقدم انتهاك السيادة اللبنانية بالشكل اللفظي الذي تم مثلاً سيئاً للتعامل بين الدول ولا احترام الاعتراف الدولية .

إن الإبعاد الجماعي الذي تم له وقع خطير على الصعيد المحلي في لبنان . فهو يمثل إحباطاً لجهود حكومتي للعودة بالبلاد إلى حالتها الطبيعية والمباشرة بإعادة البناء ، وهو يعيد طرح أولوية موضوع تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي بشكل ملح . فما تسميه إسرائيل "بمنطقتها الأمنية" هو بالفعل منطلقها لكل ما يهدد أمن لبنان والجهود البقاء لمسؤوليه للتخلص من آثار الأحداث المدمرة . ومن جهة أخرى فاختيار لبنان بالذات لإبعاد المدنيين الفلسطينيين يعيد مجدداً مخاوف "التوطين" ، أي توطين جزء من الفلسطينيين في لبنان كحل لقضيتهم ، إلى نفوس اللبنانيين وقد عبر لبنان في كافة المناسبات وفي جميع المحافل الدولية عن رفضه المطلق لهذا الطرح لما يمثله من أخطار على البنية الاجتماعية اللبنانية ولتعارضه مع حق تقرير المصير الذي يشمل الفلسطينيين كشعب وهوية .

لكل ما سبق تطالب الحكومة اللبنانية هذا المجلس ، وبإلحاح ، بالعمل على تطبيق قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية وبسط الدولة اللبنانية لسيادتها على كامل أراضيها .

إن تحرك مجلس الأمن في هذا الاتجاه سيساعد عملية السلام ولن يعميقها ، فهو سيزيل عقبة رئيسية تؤدي إلى خلق مناخات أكثر إيجابية لنجاح المفاوضات ومثبت لإسرائيل والعالم أن تطبيق الشرعية الدولية هو الحل بالنتيجة ، فهو الذي يوفر الأمن على جانبي الحدود ، وهذا الأمر لم يحققه الاحتلال وممارساته ، وهو الذي يزيل عناصر الاحتكاك في منطقة حساسة تجتمع فيها عوامل التفجير في الشرق الأوسط بشكل عام . وأخيرا فإذا كان السلام هو بالفعل مستقبل المنطقة فإن تأخيرته لن يؤدي إلا إلى مزيد الضحايا والأضرار والتوتر في منطقة عانت طويلا من العدوان والدمار .

إننا نكرر طلبنا إلى المجلس بأن يمارس دوره في صيانة سيادة الدول وحرمة أراضيها ، وفي تطبيق القوانين الدولية والإنسانية بأن يعيد الفلسطينيين المبعدين إلى أراضيهم ، حتى ولو اقتضى ذلك تطبيق بنود الفصل السابع من الميثاق ، على بذلك يوضح حدا للوضع الاستثنائي الذي تتمتع فيه إسرائيل حتى الآن بخرق الاعراف الدولية والخروج على القانون الدولي ، وتحدي قرارات مجلس الأمن وبالذات مضيها في رفض تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) دون وازع أو حسيب .

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

البداية ، اود سيني ، ان اهنئكم على تبوءكم رئاسة مجلس الامن . ولا شك لدي في ان خبرتكم الدبلوماسية الثرية ومهاراتكم الشخصية ستكون قيمة جدا في ادارة شؤون المجلس . واود ايضا ان اهنئ سلفكم سعادة السيد اندريه إردوس على الطريقة القديرة جدا التي ادار بها شؤون المجلس .

إن أعداء السلم يسلكون سبيل الحرب . والمنظمات الارهابية مثل الجهاد الاسلامي وحماص ، بعد ان شبت همتها وافزععتها المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وجيرانها العرب ، اخذت تشن حملة لا هوادة فيها من الارهاب وسفك الدماء . وهدفها بسيط جدا هو قتل الاسرائيليين وغيرهم ، وقتل عملية السلم .

ومنذ ١ آذار/مارس ١٩٩٣ ، شنت مجموعة حماس الاصولية الاسلامية ٣٠ هجوما ارهابيا على اسرائيليين ، مما اودي بحياة ١١ شخصا واصاب ٩ أشخاص بجراح . وفي ٢٤ ايار/مايو ١٩٩٣ ، هاجم ارهابي من حماس مراهقة اسرائيلية تدعى هيلينا راب وطعنها حتى الموت . وبعد ثلاثة ايام ، اي في ٢٧ ايار/مايو ١٩٩٣ ، هاجم ارهابي من حماس باحشا ومدرسا تلموديا هو الحاخام شيمون بيران وطعنه فارداه قتيلا . وقبل فترة قصيرة جدا ، في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، قتل ارهابيون من حماس الملازم هاغاي اميت والرقيب اول يهودا زامير والرقيب اول شالوم تزايري . وبعد ساعات قليلة ، مش بضعة أعضاء من حماس في موكب بمدينة غزة معلنين بفخر مسؤولية حماس عن الهجوم . وفي ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، فتح ارهابيون من حماس النار من عربة متحركة على سيارة عسكرية فقتلوا السائق يوفال توتنجي ، وجرحوا جنديين آخرين . ويوم ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، وجدت جثة الرهينة الرقيب اول نيسيم توليدانو على طريق القدس - اريحا العام ، وكان أعضاء في حماس قد خطفوه من بلده اللد ، ثم خنقوه وطعنوه حتى الموت . إن الاعمال البربرية هذه ارتكبها أولئك الذين يعارضون محادثات السلم ، وهم ليسوا سوى حلقات أخرى في سلسلة ارهاب حماس .

هل لي ان اسأل من الذي ادان جرائم القتل تلك ؟ ومن الذي رفع صوته في هذه

القاعة او في أي مكان آخر ؟

إن منظمة الجهاد الاسلامي لها سجل طويل ومستفيض من الهجمات الارهابية على الجنود والمدنيين الاسرائيليين . ففي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، طعن ارهابي مسلح بسكين مطبخ اسرايليا حتى الموت وجرح ثلاثة آخرين ، وأعلنت الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن الهجوم ، وفي ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قتل ارهابي من الجهاد الاسلامي ثلاثة اسرايليين في حي من احياء القدس . والمنظمات الارهابية مثل حماس والجهاد الاسلامي لا تزال تعيث فسادا غير مبالية بما تسفكه من دماء وما تسببه من ألم .

إن آراء الارهابيين المتشددة جدا لا تدع مجالا للشك في نواياهم . ففي نشرة صدرت يوم ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أعلنت حماس معارضتها القاطعة لفكرة مؤتمر السلم في الشرق الاوسط ودعت الى

"تحرك جندي وفعال على جميع الاصعدة لإحباط مؤتمر الاستسلام" .

ولجأت نشرة حماس أيضا الى معادة السامية على نحو فظ حين أعلنت أنه "يجب على جميع الشعوب والحركات العربية والاسلامية أن تمضي فورا الى لعب دورها المنشود والمتوقع في المعركة المصيرية الحاسمة ضد اليهود ، أعداء الله والانسانية" .

إن حماس ترفض وجود اسرائيل بعينه ، وتدعو الى تدميرها . وميثاق حماس الذي نشر في آب/اغسطس ١٩٨٨ ، يذكر أن

"تحرير فلسطين برمتها ، من البحر الى النهر ، هو اسمى الاهداف الاستراتيجية" .

ومن بين الاساليب التي تدعو حماس الى استعمالها كوسيلة لتحقيق هذا الهدف ، قتل اليهود وحرق ممتلكاتهم . وفي نشرة أخرى وزعت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أعلنت حماس أن

"كل يهودي مستوطن وواجبنا أن نقتله" .

وفي خطاب بثه التلفزيون الاردني يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ قال زعيم الجهاد الاسلامي الشيخ أسعد تميمي ،

"إن مصير اليهود هو أن نذبحهم ... لقد أخذنا على عاتقنا أن نقوم

بواجبنا حيال المجتمع وأن نعذبهم ، لأن التعذيب مصير اليهود" .

وفي مقابلة مع مجلة شتيرن الصادرة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، قال الشيخ

تميمي ،

"يجب قتل جميع اليهود . إنهم في تاريخهم الطويل لم يتسببوا إلا

بالتعاسة للجنس البشري" .

قد لا يكون الشيخ تميمي مرغما على الاعتراف بأن الشعب اليهودي قدّم

الانجيل للعالم ، أو أن موسى وفرويد وكافكا وأينشتاين كانوا جميعا من

اليهود .

إن حماس والجهاد الاسلامي اشتركا في عمليات شملت شن هجمات بالاسلحة النارية

على مدنيين وعسكريين اسرائيليين ، وقتل فلسطينيين مشتبه في تعاونهم مع

الاسرائيليين ، وعمليات اختطاف وأخذ رهائن . ومع هذا ، وعلى الرغم من الهجمات

العنيفة على الاسرائيليين ، وعلى الرغم من اللهجة البغيضة المعادية للسامية ، فإن

بعض الدول الاعضاء في هذا المجلس يهدف الى ادانة اسرائيل على حمايتها مواطنيها

واتخاذها تدابير دفاعا عن النفس .

ومن المؤكد أن أعضاء المجلس يدركون الاجراءات المشروعة التي اتخذتها مؤخرا

حكومات أخرى في المنطقة في مواجهة العنف والتهديدات من جانب المجموعات الارهابية

الاصولية الاسلامية ، والتي تستهدف الشعب والسلطات في تلك الدول . ومن المؤكد أن

اعضاء المجلس يدركون أيضا التهديدات الموجهة ضد حكومات أخرى من مجموعات متطرفة من

الاصوليين الاسلاميين . إن تجاهل المخاطر الجسيمة التي تشكلها المجموعات المتطرفة

ليؤدي الى تعريض استقرار الشرق الاوسط وامكانات المصالحة الى الخطر .

وحكومة اسرائيل برئاسة رئيس الوزراء اسحق رابين ستتخذ أي خطوات تعتبرها

ضرورية لحماية شعب اسرائيل . ولا يمكن أن نسمح للمجموعات الارهابية مثل حماس

والجهاد الاسلامي أن ترتكب أعمال القتل بلا عقاب . إن ما من حكومة في العالم تقف

موقف المتفرج في مواجهة الهجمات الارهابية المستمرة على مواطنيها ، ونحن أيضا لن نقف ذلك الموقف . إن حق الدفاع عن النفس حق طبيعي لكل أمة وكل دولة . ونحن مزمون على مكافحة قوى الارهاب وعلى الدفاع عن أنفسنا .

اليوم ، أعلن الناطق باسم قوات الدفاع الاسرائيلية ، أن عضوا في الجهاد الاسلامي قد اعتقل في الايام القليلة الماضية للتخطيط لقتل فيمل الحسيني ، وهو زعيم فلسطيني بارز . وكان الارهابي خطط لقتله في مناسبة عامة في القدس بغية تقويض مفاوضات السلام .

ومنذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، قتل الارهابيون الفلسطينيون في الداخل ما لا يقل عن ٨٠٩ فلسطيني . إن مثل أعمال القتل والتطرف هذه لا يمكن أن يسمح بتكرارها بمنأى عن العقاب ، لأن ذلك لن يؤدي إلا الى مزيد من العنف والى تشجيع التطرف والاصولية الى حد أبعد .

إن اسرائيل لم تستسلم عندما أخذ الارهابيون طلابا اسرائيليين رهائن في معالوت . واسرائيل لم تستسلم عندما أخذ الارهابيون رهائن في فندق سافوي في تل أبيب . واسرائيل لم تستسلم عندما أخذ الارهابيون رهائن في عنتيبي بأوغندا . واسرائيل لن تستسلم لارهابي الجهاد الاسلامي وحماس الذين قتلوا الابرياء وخطفوا الاسرائيليين ، والذين يريدون أن يخطفوا عملية السلم من شعوب الشرق الاوسط .

ولذلك ، قررت اسرائيل أن تنقل ، لفترة زمنية لا تتجاوز السنتين ، أعضاء من المنظمات الارهابية الذين تتسبب أعمالهم في تعريض حياة الناس للخطر ، أو الذين يحرضون الآخرين على ارتكاب مثل هذه الاعمال . ولقد أصدرت اسرائيل أوامر نقل مؤقتة ضد مئات من أعضاء المنظمات الارهابيتين حماس والجهاد الاسلامي بما في ذلك قادتهما السياسيون والعسكريون .

وبعد دراسة متأنية للمسائل القانونية ذات الصلة استغرقت ١٤ ساعة ، سمحت المحكمة العليا في اسرائيل بالمضي بتطبيق اجراءات النقل المؤقتة . وفي حين أن نسيم توليدانو وغيره من الضحايا الفلسطينيين واليهود الذين قضوا على أيدي الارهابيين ليست لديهم القدرة على الاستئناف أو الاحتجاج ، فإن الارهابيين أنفسهم يمنحون هذا الحق عن طريق لجان الاستئناف المأذونة .

واعتقد أن غالبية أهالي الشرق الاوسط - من عرب ويهود وغيرهم - تأمل بمبارحة طريق العنف والصراع وتسعى إلى تشكيل علاقة جديدة وبناء مستقبل أفضل لشعوب المنطقة يقوم على أساس المصالحة والسلم . وتظل اسرائيل ملتزمة تمام الالتزام بالسعي إلى تحقيق السلام . إننا لن ننسحب من محادثات السلام الجارية في واشنطن العاصمة . ولن نسمح لحماس والجهاد الاسلامي وغيرهما بتقويض عملية صنع السلم .

وفي جلسة استثنائية للكنيست عقدت في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ، صرّح رئيس

الوزراء رابين بأن

"أماننا سبيلا واحدا ، وهو سبيل ذو شقين : البحث عن السلام وشن حرب لا هوادة فيها ضد الارهاب . وبالرغم من الألم ، سنواصل التمسك بالسعي إلى السلام" .

وفي بيان صدر في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، أعلنت اسرائيل بأن :

"الحكومة مصممة على الالتزام الكامل بمنع السلام ، وأن في نيتها مواصلة المفاوضات الجارية حاليا في واشنطن . وتتنظر الحكومة إلى السلام بوصفه الهدف الاساسي لسياساتها . وبمروءة موازية لصنع السلم ، إن الحكومة مصممة على مكافحة الارهاب بجميع أشكاله ، وستضرب الذين يلحقون الاذى بمواطني اسرائيل وبمنع السلام" .

إننا ما نزال متمسكين بأملنا بأن الجولة الحالية من المفاوضات ستؤتي أكلها ،
وندعو جيراننا إلى مواصلة المفاوضات .

ويمكن للفلسطينيين الآن أن يرتكبوا أيضا خطأ جسيما آخر باختيارهم الانسحاب
من المفاوضات . لقد اقترفوا خطأ تاريخيا ، من وجهة نظرهم في عام ١٩٤٨ عندما رفضوا
خطة التقسيم . واقترفوا خطأ آخر عندما رفضوا اتفاقات كامب ديفيد . وما هم الآن قد
يذعنون لحماس وللجهاد الاسلامي ، مضحين بمستقبلهم في هذه العملية . ومن شأن هذا
الخطأ الفادح أن يؤكد مرة أخرى صحة التعليق الذي تفوه به السفير ابا اييان بأن
الفلسطينيين لا يضيِّعون أبدا فرصة لإضاعة الفُرص .

ويوم ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، أصدر البيت الابيض بيانا ، وافق تماما
مع ما أكدّه ، وجاء فيه أن

"السلام بين اسرائيل وجيرانها لم يكن أبدا اقرب للتحقيق مما هو
عليه الآن . لقد وجدت طريقة تستطيع بواسطتها شعوب الشرق الاوسط النجاة من
الحروب التي حدّدت تاريخ المنطقة مرارا وتكرارا . إن جعل السلام حقيقة من
خلال هذه المفاوضات هو الطريقة الوحيدة لاحباط الذين قد يخربون عملية السلام
من خلال العنف" .

لم آت إلى هنا اليوم لاقف متهما في قفص الاتهام . بالاحرى أنا هنا باسم شعب
اسرائيل لارفع أصبع الاتهام في وجه قوى الارهاب ، التي تسعى لإلحاق الضرر بالامم
الاخلاقية للمجتمع المتحضر . إنني هنا لاتهم الذين يستهدفون الابرياء بلا رحمة من أجل
تعزيز أهدافهم التعميبية . إنني هنا لكي أوجه الاتهام للذين يحاولون ، بأي ثمن
وباية طريقة ممكنة ، القضاء على امكانات السلام .

لقد آن الاوان لهذا المجلس أن يكفّ عن إدانة ضحايا الارهاب . إن أعداء السلام
يستخدمون الارهاب من أجل تحويل أنظارنا جميعا عن الطريق نحو السلام . ولا ينبغي لنا
أن نسمح لهم بالنجاح . وببساطة شمة الكثير الذي يتعرض للخطر بالنسبة لمستقبلنا
جميعا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اسرائيل على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الاردن . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أبو عودة (الاردن) : اسمح لي ، سيدي الرئيس ، أولاً ، أن أتقدم

لشخصكم الكريم باسم وفد بلادي بتهانئنا المخلصة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا

الشهر ، راجين لكم النجاح والتوفيق في النهوض بمهامكم الجسيمة ، عاكدين الأمل على

خبرتكم وحكمتكم وقدراتكم في إدارة أعمال المجلس بأعلى مستويات الكفاءة .

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر فيها أيضاً عن تقدير وفد بلادي لسعادة ممثل هنغاريا

على المستوى الرفيع الذي أدار به أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم . كما أرجو أن

تسمحوا لي بتوجيه الشكر لكم على عقدكم لهذه الجلسة لبحث موضوع على غاية الأهمية

والخطورة ، وهو موضوع إبعاد حكومة اسرائيل لما يقرب من ٤٠٠ مواطن فلسطيني عن أرض

وطنهم .

والحقيقة ، سيدي الرئيس ، أن هذه ليست المرة الأولى التي يبحث فيها مجلسكم

المؤقر مشكلة إبعاد اسرائيل لمواطنين فلسطينيين . فعلى مدى ربع القرن الماضي ،

وهو عمر الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة

ولهضبة الجولان السورية ، بحث مجلسكم هذا مسألة الإبعاد مرات عديدة . وأصدر بحقها

قرارات عديدة كان آخرها القرار ٧٢٦ (١٩٩٢) ، لعل اسرائيل تتوقف عن هذه السياسة

التي تمثل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة وانتهاكاً بشعاً لحقوق الإنسان .

وما هو مجلسكم الكريم يلتئم اليوم للنظر في خرق جديد لاتفاقية جنيف وفي

انتهاك آخر لحقوق الإنسان نجم عن عملية إبعاد جديدة قامت بها اسرائيل يوم أمس غير

مبالية بميثاق أو معاهدة أو قرار ، إذا كان ذلك الميثاق أو المعاهدة أو القرار

يحمل صفة دولية . أما لماذا تفعل اسرائيل كل ذلك وتستتهر بقرارات مجلس الأمن

وبالمواثيق والقرارات الدولية ، فאלله أعلم ! لكن اسرائيل لا تريد إبقاء المجتمع

الدولي في حيرة ، فتريد أسبابها لكل ذلك .

وقبل أيام أوردت سببين لفعلتها النكراء هذه . السبب الاول أوردته قبل تنفيذ عملية الإبعاد حيث قالت إنها ستعاقب المسؤولين عن اختطاف الجندي الاسرائيلي وقتله شر عقاب . أما السبب الثاني فقد أوردته بعد الإبعاد حيث قالت إنها فعلت ما فعلته بغرض حماية عملية السلام .

بالنسبة للسبب الاول . أرجو المجلس أن يسمح لي أن أقول إنه قد آن الاوان لاسرائيل أن تدرك أنه حتى شجرة الورد تقاوم مقتلعا ، وهذا قانون طبيعي . فإذا كانت اسرائيل تظن أن العقوبات الجماعية والإبعاد وهدم البيوت واغتيال الافراد واعتقال الرجال والنساء وسلب الاراضي وزرع المستوطنين سيقابلها الشعب الفلسطيني بوداعة وبدون إبداء أية مقاومة فهي مخطئة ، ومخطئة جدا .

أرجو ألا يفهم من ذلك أننا لا نحزن ولا نأسف لحادث القتل . فأي حادث قتل ، حيثما كان ، مثير من الناحية الإنسانية للحزن والأسى . ولكننا أيضا ، ومن الناحية الإنسانية نفسها ، نحزن لشيخ مقعد يجلس في كرسيه ليقضي بقية عمره في السجن ؛ ونحزن لعشرات الاطفال الذين يقتلون ويصابون برصاص جنود الاحتلال ؛ ونحزن لآلاف الشباب الذين يثنون في السجون ومعسكرات الاعتقال وقد فقدوا أحلامهم بمستقبل زاهر ؛ ونحزن للكرامة الإنسانية التي تمتهن والتي شاهدنا جزءا منها أثناء عملية الإبعاد يوم أمس ؛ مثلما نحزن لحزن الامهات والاباء والزوجات والاطفال لفقدانهم أعزاءهم ولعملية فتلهم القسري عنهم بالسجن أو الإبعاد . نعم نحزن لكل ذلك . وإذا أردنا أن نحترم إنسانيتنا ونحترم كرامتنا الإنسانية ونحترم حزننا فالجواب معروف : علينا أن نتوصل الى سلام مستند الى الشرعية الدولية .

وهذا ينقلني الى الحديث عن السبب الثاني الذي أوردته اسرائيل حول عملية الإبعاد ، ألا وهو حماية عملية السلام .

لا شيء أدعى للصدمة والسخرية من أن نسمع مثل هذا القول . كيف تمان عملية السلام بإبعاد ٤٠٠ شخص عن مدنهم وقراهم ، باقتلاع ٤٠٠ إنسان من أرضهم ومن ذويهم ، بفصل ٤٠٠ معيل عن عوائلهم ، بزرع الحزن والالم والمرارة في ٤٠٠ بيت والغضب في بقية البيوت ؟

يؤمنني أن أقول إن السبب الحقيقي وراء إبعاد أربع مائة فلسطيني ليس السبب المعلن الأول وليس السبب المعلن الثاني . إنه التنافس السياسي على المسرح الاسرائيلي المحلي . إننا نفهم ونستوعب التنافس بين أحزاب وتيارات مختلفة في أي بلد من بلدان العالم ، فهذا أمر مشروع في اللعبة السياسية .

أما أن يغدو طرف ثالث ، شعب آخر ، أداة في هذه اللعبة ، ويدفع ثمنها دماً وألماً واعتقالات وإبعاداً ، فهذا أمر لا يمكن أن يقبله قانون أو شريعة أو خلق . فمن أجل مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان وقُعت المواثيق بل وقامت مؤسسات دولية هذه .

إن حماية عملية السلام وحماية حقوق الإنسان الفلسطيني يأتيان معاً . وإن وفد بلادي ليتطلع إلى قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار حازم يعيد المبعدين إلى مدنها وقراهم فوراً ، وقرار حازم لمتابعة تنفيذ هذا الإجراء ، وقرار حازم بإلزام إسرائيل باحترام معاهدة جنيف وبتطبيقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة .

إن اتخاذ مثل هذه القرارات وتنفيذها هو سبيل حماية عملية السلام لأنه سبيل إعادة الثقة في نوايا المتفاوضين . إن المحافظة على عملية السلام لا تأتي بإبعاد ٤٠٠ إنسان عن أهلهم ، وبزعزعة أمن دول المنطقة من حولهم . إنها تأتي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن واحترام المواثيق الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الأردن على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعوه إلى شغل مقعد على

طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، أغتنم

هذه المناسبة لأعبر لكم باسم وفد بلادي عن أحر التهاني لتروؤمكم هذا المجلس الموقر

لهذا الشهر . كما أود أن أتوجه بالشكر لسعادة السفير أندريه إردوس على الطريقة

المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

يجتمع مجلس الأمن مجددا اليوم بعد أن اتضحت ظاهرة التحدي لسلطته لبحث الوضع الخطير الناشئ في الأراضي العربية المحتلة إثر قيام إسرائيل بإبعاد مئات الفلسطينيين من ديارهم يوم الخميس الموافق ١٧ كانون الأول/ديسمبر وذلك في عملية استفزازية من شأنها تهديد مسيرة السلام الجارية الآن وتعرض السكان المدنيين الفلسطينيين للخطر الشديد ولمعاناة إنسانية لم يعد بالإمكان التفاوض عنها بعد أن تكرر هذا السلوك الإسرائيلي دون وازع أخلاقي أو رادع دولي .

إن قيام إسرائيل بالإبعاد المتكرر للمواطنين الفلسطينيين خرق فاضح لمعاهدة جنيف الرابعة التي تحكم سلوك دولة الاحتلال . كما أن تلك الخطوة الاستفزازية تحكمها مشاعر الاستخفاف الإسرائيلية إزاء المفاوضات العربي التي يسعى جاهدا لإنقاذ خيار السلام في الشرق الأوسط .

بالامس غير البعيد في ذاكرة الالم الفلسطينية استمرات اسرائيل سياسة إبعاد الفلسطينيين عن أرضهم وبيوتهم وعائلاتهم ، من خلال تنفيذ عمليات تهجير قسري جماعي متواصل تذكرنا بأحلك صفحات التاريخ البشري سوادا وحزنا .

بالامس غير البعيد شهدت الأرض الفلسطينية تطبيقات حية ، حفظتها حوليات المنظمة الدولية حتى يومنا هذا ، لسياسة التطهير العرقي الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني بهدف إجباره عبثا على الرحيل عن تاريخه والتخلي عن جغرافيته والمساومة على إنسانيته .

وبالامس أيضا اجتمع مجلس الامن والجمعية العامة عشرات المرات لإدانة سلوك اسرائيل المستهجن في الإبعاد القسري الجماعي للمواطنين الفلسطينيين دونما أن تلقى قرارات الشرعية الدولية سوى الإهمال والتعالي والتهجم عليها من جانب اسرائيل ، وهكذا دواليك فيوما يحلو لسلطات الاحتلال الاسرائيلية أن تغلق مدينة فلسطينية بحالها لمدة أشهر وتعتقل الآلاف من سكانها ، وتارة تمنع التجول في كل الأراضي المحتلة معلنة إياها مناطق عسكرية مغلقة ، وطورا تراها تغلق الجامعات الفلسطينية لسنوات طويلة ثم يخطر لها أن تهدم المساجد والكنائس ، وعندما لا يكفي كل ذلك فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تُشرّع لنفسها احتلال جنوب لبنان وإنشاء ما يسمى بالمنطقة الامنة ، ثم ضم الجولان السوري المحتل وضم القدس المحتلة إعمالا لنظرية "الممرات الحيوية" الخرقاء التي تبني أوهامها على حساب أراضي وحقوق الآخرين .

واليوم تكرر "حمائم" اسرائيل "مقورها" فتعمد الى إبعاد مئات الفلسطينيين من وطنهم في حدث لا سابقة له سوى ايام التهجير الجماعي للفلسطينيين من قراهم ومدنهم عام ١٩٤٨ ، غير عابئة باتفاقية جنيف الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب وللقانون الدولي الإنساني وللشرعية الدولية ولقراراتها التي تدين سياسة الإبعاد الاسرائيلية وتشجب قرارات الحكومة الاسرائيلية ، وهي السلطة القائمة بالاحتلال .

لقد كان قرارا مجلس الامن ٦٨١ (١٩٩٠) و ٧٣٦ (١٩٩٣) واضحين في تحديد الضحية والمتهم وفي رسم معالم الموقف الدولي الاجماعي إزاء استهتار اسرائيل بالمواشيق والمعهود الدولية . ومهما تكن الذرائع والحجج التي يتستر وراءها حكام اسرائيل ،

(السيد عوض ، الجمهورية
العربية السورية)

فإن إسرائيل تتحمل كامل المسؤولية عن توتر الأوضاع في المنطقة وعن عرقلة مسيرة السلام ، وهي بالتالي مسؤولة ومدانة بقوة قرارات الشرعية الدولية . ومن واجب الأسرة الدولية كلها التصدي الحازم لأعمال إسرائيل الاستفزازية ومكافحة إرهابها اليومي للسكان العرب في الأراضي المحتلة . إن العالم كله أصبح يدرك أن ازدواجية المعايير لم تعد مقبولة وأن مبادئ القانون الدولي لا شريعة الغاب يجب أن تحترم وأن قرارات الأمم المتحدة ، لا القوة الفاشمة يجب أن تطبق .

إن وفد بلادي يطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته كاملة في صون حرية وكرامة وسلامة المواطنين الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة ، وذلك من خلال تبني إجراءات عاجلة ترغم سلطات الاحتلال الإسرائيلية على احترام اتفاقية جنيف والمواثيق الدولية ذات الصلة ، وبالتالي إيقاف ميامة الإبعاد القسري الجماعي وإعادة المبعدين الفلسطينيين إلى وطنهم وبيوتهم وعائلاتهم .

إن السلطات الإسرائيلية لا تكف عن الإلحاح بالمطالبة باتخاذ إجراءات لبناء الثقة في المنطقة ، وما يهمها من هذه الإجراءات هو المياه والبيئة والكهرباء والتجارة ، متناسية أن أهم من هذا وذاك هو الإنسان الواقع تحت الاحتلال ومسير هذا الإنسان والأرض التي يعيش فوق ترابها . ويبدو أن القراءة الإسرائيلية لمسيرة السلام تسير بعكس التطورات الدولية الوفاقية وعلى النقيض من رغبات الأطراف الراعية والمشاركة في مسيرة السلام ، وإلا فكيف نفسّر خطوة الإبعاد الجماعي للفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم وملخهم عن عائلاتهم وأولادهم وزوجاتهم وأعمالهم على أنها خطوة باتجاه بناء أجواء الثقة في المنطقة .

أترك للسادة الحاضرين وللرأي العام الدولي الإجابة على هذا السؤال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل مصر . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد العربي (مصر) : سيدي الرئيس ، نظرا لان هذه هي المرة الاولى التي اتحدث فيها امام المجلس هذا الشهر ، اسحوا لي ان اهنئكم على تولي رئاسة المجلس خلال الشهر الجاري . واني لعلى ثقة تامة من ان خبرتكم الدبلوماسية الواسعة سوف تسهم بشكل فعال في نجاح المجلس في القيام بمهامه . كذلك اسحوا لي ان اشيّد باقتدار وكفاءة السفير أندريه إردوس مندوب هنغاريا الدائم الذي ادار أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

يجتمع مجلس الأمن اليوم لكي ينظر مرة أخرى في تطور خطير تشهده منطقة الشرق الأوسط ، تطور يزيّد من تدهور الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة ، ويلقي بظلال قاتمة على الجهود الجارية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

إن قيام إسرائيل بإبعاد مئات من الفلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى المنطقة التي تسيطر عليها عسكرياً في جنوب لبنان يعد عملاً ينتهك العديد من المواثيق والقواعد القانونية الدولية الملزمة . فهو أولاً خرق جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وخاصة المادة ٤٩ من هذه الاتفاقية ، وهو يعد بذلك مخالفة واضحة لمسؤوليات إسرائيل بصفتها سلطة احتلال في مواجهة سكان الأراضي المحتلة بل وفي مواجهة جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف .

وثانياً ، إن هذا الإبعاد مخالفة جسيمة لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن وآخرها لقرار رقم ٧٢٦ (١٩٩٢) الذي صدر في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام والذي طالب إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال بأن تكفل عودة كافة الفلسطينيين الذين تم إبعادهم من الأراضي المحتلة وأن تتوقف تماماً عن إبعاد مزيد من الفلسطينيين .

وثالثاً ، يُعد الإجراء الإسرائيلي انتهاكاً واضحاً لسيادة لبنان واستقلاله وتكريساً للسياسة التي تتبعها إسرائيل منذ عدة سنوات والتي تتجاهل تلك السيادة وتصر على عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) . إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ومواصلة إسرائيل لممارساتها القمعية بشكل ينتهك مقررات اتفاقية جنيف الرابعة لا بد أن يؤدي إلى إذكاء حدة العنف ودفع أولئك الذين يعانون من قمع القبضة الحديدية للاحتلال الإسرائيلي إلى أن يفقدوا كل أمل في أن حقوقهم السياسية المشروعة في تقرير المصير وحققهم الأساسي في الحياة الكريمة الآمنة لن يتم تحقيقها على أرض الواقع بشكل سلمي ، وكل ذلك يؤدي إلى تصعيد أعمال العنف في الأراضي المحتلة .

ويجيء الإجراء الاسرائيلي في لحظة بالغة الدقة والحساسية في تاريخ المنطقة فلاول مرة تشهد منطقة الشرق الاوسط منذ حوالي عام بارقة أمل بسبب بدء عملية السلام ودخول جميع الاطراف المعنية في مفاوضات ثنائية ومتعددة الاطراف بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم يقوم على اساس مبادلة الارض بالسلام وإعمال الحقوق السياسية الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

إن ما اقدمت عليه اسرائيل يتعارض مع المناخ الايجابي الذي يتطلبه نجاح عملية السلام ويتعارض مع مصداقية الموقف الاسرائيلي في مفاوضات السلام الجارية . كما أن مثل هذا الإجراء يضعف من موقف القوى الداعية للسلام والاعتدال في المنطقة ويساعد حجة دعاة التطرف الامر الذي يدفع المنطقة إلى حافة العنف والارهاب . وقد اصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً أدانت فيه بشدة ما اقدمت عليه اسرائيل .

إن مصر حين تدعو مجلس الامن إلى القيام بدوره - بمقتضى الميثاق - من أجل وقف الانتهاكات الاسرائيلية ، لترجو أن تستجيب اسرائيل لاحكام الميثاق ولاحكام اتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات المجلس السابقة ولنداء المجتمع الدولي بأكمله بأن تعيد فوراً جميع الذين تم ابعادهم من الاراضي المحتلة أمس كخطوة أولى نحو إعادة بقية الذين تم إبعادهم في الماضي . إننا نطالب اسرائيل بأن تتوقف عن أي إجراء في الاراضي المحتلة يتعارض مع أحكام القانون الدولي .

إننا في مصر نتطلع إلى تحقيق سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الاوسط ، سلام تعيش في ظله كل الاطراف في المنطقة بما فيها اسرائيل في أمان من خطر الحرب ومن تهديد العنف .

في ختام كلمتي هذه أتوجه باسم وفد مصر للسلطات الاسرائيلية أن تحترم التزاماتها الدولية وتحترم الوعود الانتخابية الكثيرة التي قطعتها على نفسها وتسعى بحق وبجدية وبحسن نية لإنهاء حالة الاحتلال البغيض الذي يثير الحقد ويزكي الكراهية ويؤدي إلى حالة من الاحباط واليأس . إن مصر تتطلع لبناء السلام العادل ولعودة الوثام

لشعب فلسطين ليعيش ويتعايش من أجل رخاء المنطقة ورفاهية جميع شعوبها بدلا من استمرار الصراع والعنف والدمار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إلي .

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن هذا هو الحال .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين

في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد بن جلون تويمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إننا

نأسف مخلصين أن يجد مجلس الأمن نفسه مشغولا مرة أخرى بمسألة طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة ، لسوء الحظ ، كما توضح أحداث الامس الواجبة الشجب أن هذه الممارسة غير الإنسانية وغير المشروعة لا تزال مستمرة انتهاكا للقانون الدولي وبشكل خاص للالتزامات اسرايل بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

إن أعمال الطرد الجماعي غير الشرعية لا يمكن احتمالها لأنها انتهاك صارخ

لاستقلال بلد شقيق هو لبنان ولسيادته السياسية .

إن وفد بلادي لا يتكلم هذا المساء كي يثير المشاعر . وإنما نود أن نتدخل

بهروح بنّاءة ، وأن نواصل الاسهام ، وأن نقدم دعما الذي لا يكل للجهود الرامية إلى

إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . ومع هذا ، فإن الطرد الجماعي الذي وقع

بالامس يضطرننا إلى اتخاذ موقف واضح وحازم جدا . إن مملكة المغرب أعربت بالفعل في

مناسبات عديدة عن إدانتها لأعمال الطرد التي تمارسها السلطات الاسرائيلية من الأراضي

المحتلة . وكما قلت ، فإن تلك الممارسات تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة التي

تنطبق على تلك الأراضي ، ولا يمكن تبريرها أو التسامح بشأنها .

ولذلك ، فإنني أود اليوم أن أؤكد مجددا رفض بلادي التام لتلك الممارسات وإدانتها القوية لتصرف السلطات الاسرائيلية وأن أعرب عن اشمئزازنا من تلك المكاشد التي ليس من شأنها إلا أن يكون لها أثر سلبي على عملية السلام المستمرة . وبالتالي فإن بلدي - كما فعل في الماضي - يطلب من حكومة اسرائيل وبإلحاح إنهاء سياساتها المخزية التي لا يمكن السماح بها وأن تعمل على تهيئة مناخ شقة موات للحوار والتفاوض .

ألم يحن الوقت بعد ليؤكد المجتمع الدولي مرة أخرى موقفه الإجماعي بشأن الحاجة إلى احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ولا سيما حقه في البقاء على أرضه في ظل الحماية الملائمة ، وأن يمارس ، في ظروف مقبولة ، حقه في تقرير المصير في إطار حل عادل ودائم ؟

إن وفد بلادي يشجعه بالطبع أن يرد المجلس اليوم على وجه السرعة على عملية الطرد الجماعي للمدنيين الفلسطينيين من جانب إسرائيل ، التي لم تتردد في انتهاك القواعد الالتزامية للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بهذه الطريقة . مع ذلك ، يحق للمرء أن يتساءل كم مرة سيتعين على مجلس الأمن أن يعمل أو أن يرد قبل أن تقرر إسرائيل احترام قراراته والتقييد بواجباتها بمقتضى القانون الدولي .

إن المملكة المغربية ستصوت بالتالي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس ، على أمل أن يتم اعتماد هذا النص بالإجماع . وبذلك نرسل إلى إسرائيل إشارة قوية وواضحة بأن الوقت قد حان لكي تتوقف عن مخالفة الإرادة الدولية ولكي تساعد على إقامة الوضع المناسب لإقامة سلم حقيقي في المنطقة . وبخلاف ذلك فإننا نتجرا بأن نأمل في أن يستخلص المجلس النتائج الضرورية إذا واصلت إسرائيل ، الموجه إليها هذا القرار ، انتهاك قراراته وتجاهل قواعد القانون الدولي .

السيد ممينغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجتمع

مجلس الأمن مرة أخرى بمدد إبعاد إسرائيل المجحف لمدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة يبلغ عددهم هذه المرة ٤٠٠ شخص تقريبا ، بانتهاك صريح لقواعد القانون الدولي ، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وباستخفاف كامل لقرارات مجلس الأمن السابقة المتعلقة بعمليات الإبعاد هذه .

عندما اتخذ المجلس القرار ٧٢٦ (١٩٩٢) في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، كانت إسرائيل قد أبعدت ١٢ فلسطينيا من الأراضي المحتلة . وأن ذلك القرار ، إذ أعرب عن سخط المجلس إزاء ذلك الإجراء ، طلب من إسرائيل أن تمتنع عن القيام بأي عمليات إبعاد أخرى وأن تكفل لجميع المبعدين العودة إلى الأراضي المحتلة عودة

سالمه . ومن الواضح أن هذا الطلب يلقي تجاهلا تاما وأن عدد المبعدين يستمر في التصاعد .

ويرى وفد بلادي أنه ينبغي عدم السماح لهذا التجاهل الكامل لقرارات مجلس الأمن والّا يتفاضى عنه . فينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير لضمان الامتثال لقراراته دون استثناء . وإن أي تطبيق انتقائي لقرارات المجلس سيقوض من هيبة المجلس ومصداقيته .

إن إلقاء المدنيين الفلسطينيين في جنوب لبنان يشكل انتهاكا صريحا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية . ومن واجب مجلس الأمن أن يدين بصورة لا لبس فيها هذا الانتهاك .

إن زمبابوي على وعي بالعملية الجارية لإحلال السلام في الشرق الأوسط وبالحاجة إلى الإبقاء على هذا الزخم حيا . غير أن اقتلاع إسرائيل لـ ٤٠٠ مدني فلسطيني والقضاء على ظروف لا إنسانية وقاسية يدل في الحقيقة على فقدانها لحسن النية في المفاوضات . وهذا في الواقع يمثل خطوة يمكن أن تضر بعملية السلام برمتها . وبالتالي فإننا ندعو السلطات الاسرائيلية أن تكفل العودة الفورية لجميع المبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم .

وبالتالي ، فإن وفد بلادي ، إذ يؤيد اعتماد مشروع القرار المعروض علينا ، يأمل أن يتخذ مجلس الأمن جميع الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذه والامتثال له .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ساطرح للتصويت الآن مشروع

القرار الوارد في الوثيقة S/24987 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، إكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زمبابوي ، الصين ، فنزويلا ، فرنسا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا .

ومن ثم يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٧٩٩ (١٩٩٣) .

سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بركني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : من الواضح أن الولايات المتحدة تعتقد أن إبعاد الأفراد من الأراضي المحتلة يمثل انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لكونها تتم بمعاملة سكان تلك الاقاليم . وتعتقد حكومة بلادي أيضا أن التهم بمخالفة القانون ينبغي أن تعرض على محكمة عدل استنادا إلى الأدلة التي يمار إلى اثباتها في محاكمة نزيهة ، تسمح بسير مجرى العدالة القضائية بالكامل . وكما ذكر ملفي أمام هذا المجلس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي ، وكما أعلنت حكومة بلادي في عدة مناسبات منذ ذلك الحين ، قمنا مرارا وتكرارا بحث حكومة اسرائيل على الكف عن الفور وبصورة دائمة عن عمليات الإبعاد كوسيلة للعقاب وأن تمتثل امتثالا كاملا لاتفاقية جنيف الرابعة في جميع الأراضي التي تحتلها منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ .

ويؤسفنا أن حكومة اسرائيل اتخذت خطوة تنفيذ عملية الإبعاد هذه . فهي بذلك تخدم أغراض أولئك الذين يهدفون إلى إجهاد عملية السلام . كما أنها تضع عبئا مجحفا على لبنان . وبالتالي فإننا صوتنا لصالح القرار ، الذي يدعو اسرائيل إلى الامتناع عن إبعاد أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة .

وفي الوقت الذي نواظب فيه على إدانة الإبعاد كما نفعل الآن ، فإنه لا يمكننا أن نتجاهل ، بل علينا أن ندين بنفس القوة ، أعمال القتل الوحشية للاسرائيليين التي قامت بها حماس قبل عمليات الإبعاد هذه وكجزء من استراتيجية متعمدة لتقويض عملية السلام . وإننا نشعر بانزعاج شديد نتيجة زيادة العنف في الآونة الأخيرة في الأراضي المحتلة وبسبب سقوط ضحايا اسرائيليين وفلسطينيين ، بما في ذلك قيام حماس بقتل شرطي اسرائيلي .

وندعو كل الأطراف أن تتفادى اتخاذ إجراءات انفرادية - سواء كانت هذه الإجراءات عمليات ابعاد أو أعمال عنف ارهابية أعلنت حماس مسؤوليتها عنها - تشير التوترات . وأن مثل هذه الإجراءات ليس من شأنها سوى تعقيد مهمة البحث عن السلام .

كما ذكرنا في الماضي ، تعتبر الولايات المتحدة عبارة جميع

"الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها

القدس" (القرار ٧٩٩ (١٩٩٢) ، الفقرة ٢) التي ترد في هذا القرار مجرد وصف

ديموغرافي وجغرافي وليست دالة على السيادة .

السيد فان ديلي (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أدانت

المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء توا القرار الذي اتخذته اسرائيل بطرد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني . ويؤسفها ألا تضع السلطات الاسرائيلية نهاية لسياسة الطرد التي تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة ، وفي هذه الحالة اعتداء على سيادة لبنان . ولقد حثت الدول الاثنتا عشرة السلطات الاسرائيلية أن تسمح بالعودة الفورية لهؤلاء المطرودين .

تستنكر بلجيكا أيضا استئناف العنف والارهاب في الأراضي المحتلة . وأن استمرار هذا الموقف يمكن حقا أن يهدد عملية السلام الجارية حاليا ، التي تشكل الوسيلة الوحيدة لحل مشاكل المنطقة .

ولهذا ، تناشد بلجيكا جميع الأطراف أن تتحلّى بالاعتدال وضبط النفس حتى تسمح لعملية السلام بأن تستمر ونأمل في أن تنجح .

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي

بدء ، تدين اليابان العمل الارهابي الذي تمثل في القتل الوحشي لجندي اسرائيلي من جانب مجموعة متطرفة . إن الارهاب بأي شكل كان سواء ضد يهودي أو فلسطيني يجب عدم السماح به أو عدم التفاوض عنه .

ومما يثير بالغ الأسف أن الحكومة الاسرائيلية في أعقاب هذا الحادث قررت يوم

١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ أن تبعد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع

غزة اللذين تحتلها اسرائيل وابعدت اكثريتهم الى لبنان في اليوم التالي . وكان هذا الإبعاد مفاجئاً جداً وانطوى على عدد كبير من الاشخاص . ومثل هذه الخطوة انتهاك واضح لاحكام القانون الدولي المتعلقة بمعاملة السكان في المنطقة المحتلة . وأن اليابان لا تطبق هذا الاجراء وتطالب بالعودة الفورية لجميع الذين ابعدوا الى الاراضي المحتلة . وقد اُدان مجلس الامن مرارا أي اجراء ابعاد اسرائيلي كما أننا علاوة على ذلك نأسف لأن اسرائيل لم تمثل حتى الآن لدعوة المجلس . وأن اجراء الابعاد هذا في حقيقة الامر يزيّد من شعورنا بالأسف لأنه من المحتمل جداً أن يعرقل كامل عملية السلام في الشرق الاوسط التي بلغت الآن مرحلة حاسمة بوجه خاص .

وترى اليابان أن من واجب المجلس أن يتخذ قراراً بوقف اسرائيل عن أنشطة الإبعاد التي تقوم بها .

وتحث حكومة اليابان في الوقت ذاته الاطراف المعنية حثاً قوياً على ممارسة ضبط النفس ويحدوها الأمل بأن تواصل الاطراف مفاوضات السلام متجاوزة هذا الحادث وهذه التدابير التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية وبأن تعمل من أجل بلوغ السلام .

السيد بلمبلي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من

الماساوي أن يجتمع مجلس الامن مرة أخرى للنظر في الاحداث في الاراضي المحتلة واسرائيل ، في الوقت الذي تبدي فيه عملية السلام بعض الدلائل على أنها تؤتي أكلها . والنقطة الاساسية التي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بالاحداث الاخيرة في الاراضي المحتلة واسرائيل هي أن هدف الذين أذكوا العنف في قطاع غزة ونفذوا الخطف الوحشي والقتل للشاويش توليداً هو تقويض عملية السلام . وهذا ينبغي ألا يسمح له بالحدوث . والمصالح الحيوية لجميع من يعنيهم الامر - الأمم المتحدة والحكومات العربية في المنطقة ، والحكومة الاسرائيلية والفلسطينيين - ينبغي أن تكون الحفاظ على عملية السلام ومتابعتها .

وفي ذلك السياق ، أيدت حكومتي القرار الذي اتخذناه توا . إن ابعاد المدنيين الفلسطينيين من الاراضي المحتلة انتهاك للقانون الدولي والعديد من قرارات

مجلس الأمن وآخرها القرار ٧٣٦ (١٩٩٢) . وفي نفس الوقت ، أن هذا يقوض عملية السلام برمتها . وإننا ندين أعمال العنف وإبعاد المدنيين الفلسطينيين . وإن هذه الأعمال ببساطة تخدم أغراض الذين يريدون تقويض عملية السلام .
وندعو الأطراف أن تكرر جهودها للمفاوضات الشائبة والمتعددة الأطراف بتصميم وعزم مجددين .

السيد لادمو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن قرار الحكومة الاسرائيلية الذي أكدته المحكمة العليا بطرد عدة مئات من المدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة يعتبر بالغ الخطورة ويشير قلقنا العميق .
ويود وفدي أن يذكر بحقيقتين . أولا ، لقد أدانت فرنسا دائما أعمال العنف ، أيا كان مصدرها ، وهي لهذا تدين بشدة اغتيال شرطي الحدود ، نسيم توليدانو .
ثانيا ، لم يقبل بلدي مطلقا اجراء الطرد الذي يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة ، وهي المك الذي ينطبق قانونا على جميع الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس . إن تدابير الطرد ، بالإضافة الى ذلك ، تتعارض مع قرارات عديدة اتخذها مجلسنا ، وآخرها في هذا المقام القرار ٦٩٤ (١٩٩١) و ٧٣٦ (١٩٩٢) ، اللذان اعتمدا بالإجماع في أيار/مايو ١٩٩١ و كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .
واليوم لا يسعنا إلا أن ندين بشدة أكبر عمليات الطرد الجارية . إنها أولا ، تتخذ أبعادا كبيرة جدا ، إذ تضم عدة مئات من الافراد ، وثانيا ، إنها تشكل عقوبة جماعية غير مقبولة قطعا ، أيا كانت الاحداث التي أدت اليها ، وثالثا ، إنها تشكل انتهاكا لسيادة لبنان ، وأخيرا ، أنها تنزع عقبة سياسية خطيرة للغاية في وجه عملية السلام الجارية ، التي تأمل فرنسا في أن تواصل بشكل بناء .
وإن هذه العملية التفاوضية الحساسة ، من أجل أن تنجح ، تحتاج الى مناخ من النوايا الطيبة ، والانفتاح والهدوء في الميدان ، أولا وقبل كل شيء . وبصرف النظر عن شرطي الحدود الاسرائيلي ، إن هدف القتل كان عملية السلام . وعلينا ألا نقع في هذا الفخ .

وللرد على عمليات الطرد الجماعية التي نشهدها ، اتخذ وفدي موقفا مؤيدا لاتخاذ القرار ، الذي يدين بشدة هذا الطرد ويؤكد من جديد على السيادة اللبنانية ، التي توليها حكومتي أهمية خاصة . ولهذا ، قدمنا تاييدنا للقرار ٧٩٩ (١٩٩٢) .

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : نشعر في روسيا بقلق عميق حيال التصعيد الجديد للتوتر في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وتقع أحداث اليوم المزعجة حيال خلفية من المفاوضات العربية الاسرائيلية المستمرة وقد تقوضها على نحو خطير .

إن عملية التسوية في الشرق الأوسط ربما تمر الآن في أصعب لحظاتها ، ونحن لا يمكن أن نسمح بالعودة الى سياسة القوة التي برهنت بالفعل على عدم جدواها بالكامل .

وروسيا تدين أية أعمال إرهابية أيًا كان مرتكبها أو المبرر لها . ونحن لا يمكن أن نسمح بأن تقوض الأعمال الاستغrazية التي يرتكبها ارهابيون جهود الذين يسمون الى تحقيق سلم دائم في هذه المنطقة . وتعتقد روسيا ، بوصفها راعية لمفاوضات الشرق الأوسط ، بأن جميع المشاركين ينبغي أن ينتهجوا سياسة واقعية وبناءة تسهل حقا التقدم نحو الاستقرار والسلم في الشرق الأوسط . ومن الواضح أن تخفيف حدة التوتر في الضفة الغربية وغزة سيخدم مصالح الطرفين ، أي العرب والاسرائيليين معا . ونحن في روسيا مقتنعون بأن عودة الهدوء الى الضفة الغربية وغزة لا يمكن أن تتحقق بالقوة ، وهذا يشمل إبعاد المقيمين الفلسطينيين .

لقد عالج مجلس الأمن مرارا مشكلة الإبعاد هذه ، ونأسف لأن اسرائيل لم تلتفت الى النداء الوارد في قرار مجلس الأمن ٧٣٦ (١٩٩٣) للكف عن إبعاد أي مدني فلسطيني من الاراضي المحتلة . إننا نؤيد الطلب بأن السلطات الاسرائيلية ، وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ينبغي أن تتخلى عن اجراءات الإبعاد وتضمن العودة الفورية والامنة لجميع المبعدين . لهذه الاسباب ، صوّت وفد الاتحاد الروسي لصالح القرار الذي اعتمدناه للتو .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت

النمسا لصالح القرار ٧٩٩ (١٩٩٣) اقتناعا منها بأن إبعاد عدة مئات من الفلسطينيين من الاراضي المحتلة ، من جانب اسرائيل ، وهي السلطة القائمة بالاحتلال لا يمكن إلا أن يُدان ويؤسف له بشدة .

إن معارضة النمسا الواضحة لجميع أعمال الارهاب معروفة تماما . لكن لا يمكن أبدا لاجراءات الإبعاد أن تحقق الهدف المعلن المتمثل في تحقيق أو تعزيز الامن والاستقرار ، حتى في المنظور قصير الاجل . واجراءات الإبعاد ، لا سيما تلك التي تتخذ

أبعادا واسعة النطاق ، لن تحقق إلا النقيض من ذلك . فهي ستساهم بالتأكيد في تفاقم الحالة المتوترة بالفعل السائدة في الداخل .

والتدابير التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية تشكل دون شك انتهاكا خطيرا وواضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، التي تنطبق على جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة من جانب اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . ونحن نؤيد تماما دعوة الامين العام اسرائيل لإلغاء أوامر الإبعاد والسماح لهؤلاء المبعدين بالعودة الامنة والفورية . ونحن نضم صوتنا أيضا الى النداء الذي وجهه الى جميع الاطراف لتجنب الخطوات التي قد تؤدي الى تدهور الحالة ويمكن أن تعرقل عملية السلم الرامية الى تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي .

والنمسا تشعر أيضا ببالغ القلق ازاء انتهاك اسرائيل سيادة لبنان وسلامته الاقليمية وتتوقع أن تكف اسرائيل عن هذه الاعمال .

إن إجراءات الإبعاد لا بد أن يكون لها أثر ضار على عملية السلم الجارية حاليا ، وهذا ما نأسف له أشد الأسف . وليس هناك حاجة الى التأكيد مجددا على أن النمسا تؤيد تأييدا راسخا عملية السلم هذه التي ينبغي أن تحقق السلم العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا يكون مجلس الامن قد

اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . إن مجلس الامن سيبقي المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٣٥